اختتام مؤتمر "غيفت-مينا" في مراكش: مؤسسات التدريب رافعة لتحقيق التغيير ومواكبته

الإثنين 16 شباط 2015، آخر تحديث 16:40

اختتم في مدينة مراكش المغربية المؤتمر السنوي السادس لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (غيفت-مينا)، والذي تناول موضوع "الحكامة العمومية، السبيل إلى دعم دولة القانون والمؤسسات". وشددت الملاحظات الختامية للمؤتمر على "الأهمية الإستراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري، وتطويره، واحترامه، وتحفيزه و إعطائه الإمكانيات اللازمة للقيام بمهامه على الوجه المطلوب"، داعية إلى إعطاء مؤسسات التدريب "مكانة إستراتيجية كرافعة لخلق التغيير ومواكبته."

ونظم المؤتمر الذي استمر يومين بالتعاون بين معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي في لبنان الذي يتولى امانة سر الشبكة، ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة المغربية، ووكالة المساندة الفنية الفرنسية، والمعهد العربي للتخطيط في الكويت، وبدعم من قسم الحوكمة في السفارة الفرنسية لدى المغرب، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا). وكان افتتحه وزير الخدمة العمومية المغربي محمد مبديع ورئيس المنظمة العربية للتنمية الإدارية ARADO الدكتور محمد الفاعوري، بمشاركة نخبة من المهتمّين بشؤون تحديث الدولة وإدارة المال العام في المنطقة العربية، ومن أصحاب القرار في المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولي ومن بينهم رئيس المنظمة الدولية لمعاهد الإدارة مايكل دو فريس، ورئيس وحدة الأمم المتحدة للتنمية الإدارية جون ماري كإيوزيا ووحدة التعاون بين بلدان الجنوب إديم بشيش .

وتولت عضو لجنة الأمم المتحدة لخبراء الإدارة العامة(سيبا) نجاة زروق إدارة الجلسة الأخيرة التي عرضت فيها الملاحظات الختامية والتوجهات المستقبلية.

وكان المتحدثون لاحظوا خلال الجلسات أن المنطقة العربية تسجل أعلى المستو يات عالمياً من ناحية الرواتب و الأجور التي يتقاضاها الموظفون في القطاع العام (نسبة 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 5.4% عالمياً)، ويتراوح حجم الموارد البشرية في القطاع العام بين 14 و40 من مجموع القوى العاملة في المنطقة، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور في القطاع العام مقارنة مع الأجور في القطاع الخاص بنسبة 30 في المئة (20 في المئة عالمياً."(

وشددوا على أن "التحدي الأكبر لبلدان المنطقة يكمن في وجود الإرادة السياسية و القدرة والتمكين لبناء السلام و تحقيق الاستقرار وتدبير التغيير وترسيخ الفكر الديموقراطي و إصلاح أنظمة الحكم و قواعد و مبادئ الحكامة و تعزيز التنمية، بشكل يتلاءم مع تطلعات الشعوب والمجتمعات والتوجهات العالمية الحديثة للتنمية المستدامة."

وأبرزت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي السيدة لمياء المبيض بساط أهمية ما توصل إليه من "خلاصات تتعلق بالدور الاستراتيجي لمؤسسات التدريب في تحقيق التغيير المنشود". واشارت إلى أن الملاحظات الختامية للمؤتمر شددت على أن "الركائز الميسّرة والمسهلة للتنمية المستدامة في دول المنطقة هي إرساء دولة القانون وربط المسؤولية بالمساءلة واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وإشراك المواطنين، وتفعيل مشاركة جميع الفاعلين وأصحاب المصلحة، وتعزيز الشفافية، وإيجاد مؤسسات تتسم بالفاعلية والنجاعة والكفاءة، وتعبئة الموارد الضرورية."

واعتبرت الملاحظات الختامية أن "المتطلبات والمرتكزات الأساسية لأحداث تحول حقيقي (...) في دول المنطقة العربية، تتمثل في إصلاح شامل للقطاع العام، بما في ذلك الموازنة العامة، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والحكومة

الإلكترونية، وتمكين المواطنين من خلال منظمات المجتمع المدني، وتعزيز المشاركة و الالتزام على جميع المستويات، سواء القطاع الخاص، أو المنظمات غير الحكومية، أو وسائل الإعلام، أو الجامعات والمدارس و المعاهد، أو النقابات والتعاونيات، أو المنظمات الخيرية."

وأبرزت الملاحظات الختامية أن الإصلاح الشامل للقطاع العام وللإدارة العمومية يتطلب "تبني مفهوم جديد للخدمة العامة يرنكز على الفاعلية والنجاعة، وبلورة رؤية، وإعداد استراتيجية، وضمان الإرادة السياسية (...) والإهتمام بالتدريب و دعم القدرات، وتحديد جيوب المقاومة ورفض التغيير، (...) والإستثمار في ثقافة المرفق العام من خلال احترافية الخدمة العامة و النزاهة و الشفافية والمساءلة والتركيز على النتائج وعلى خدمة المواطنين."

ومن الدعامات اخرى للنهوض بالمرفق العام وبالحكامة العمومية، بحسب الملاحظات الختامية للمؤتمر "إصلاح إدارة المال العام الذي يساهم، بالنسبة لدول المنطقة، في بناء الدولة وإرساء إستقرار ماكرو-اقتصادي، وتوز يع فاعل و كفيّ و عادل للموارد، ودعم توفير و تقديم الخدمات العمومية."

ليبانون فايلز
LEBANON FILES

اختتام مؤتمر "غيفت مينا" في مراكش: مؤسسات التدريب رافعة لتحقيق التغيير ومواكبته

الاثنين 16 شباط 2015 - 05:22

اختتم في مدينة مراكش بالمملكة المغربية، المؤتمر السنوي السادس لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "غيفت - مينا"، والذي تناول موضوع "الحكامة العمومية، السبيل إلى دعم دولة القانون والمؤسسات."

وشددت الملاحظات الختامية للمؤتمر على "الأهمية الإستراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري، وتطويره، واحترامه، وتحفيزه وإعطائه الإمكانيات اللازمة للقيام بمهامه على الوجه المطلوب"، داعية إلى إعطاء مؤسسات التدريب "مكانة إستراتيجية كرافعة لخلق التغيير ومواكبته."

وتولت عضو لجنة الأمم المتحدة لخبراء الإدارة العامة (سيبا) الدكتورة نجاة زروق إدارة الجلسة الأخيرة التي عرضت فيها الملاحظات الختامية والتوجهات المستقبلية.

وكان المتحدثون لاحظوا خلال الجلسات أن "المنطقة العربية تسجل أعلى المستويات عالميا من ناحية الرواتب والأجور التي يتقاضاها الموظفون في القطاع العام (نسبة 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 5,4 % عالميا)، ويتراوح حجم الموارد البشرية في القطاع العام بين 14 و40 في المئة من مجموع القوى العاملة في المنطقة، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور في القطاع العام مقارنة مع الأجور في القطاع الخاص بنسبة 30 في المئة (20 في المئة عالميا."(

وشددوا على أن "التحدي الأكبر لبلدان المنطقة يكمن في وجود الإرادة السياسية والقدرة والتمكين لبناء السلام وتحقيق الاستقرار وتدبير التغيير وترسيخ الفكر الديموقراطي وإصلاح أنظمة الحكم وقواعد ومبادىء الحكامة وتعزيز التنمية، بشكل يتلاءم مع تطلعات الشعوب والمجتمعات والتوجهات العالمية الحديثة للتنمية المستدامة."

وأبرزت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط أهمية ما توصل إليه من "خلاصات تتعلق بالدور الاستراتيجي لمؤسسات التدريب في تحقيق التغيير المنشود"، مشيرة إلى أن "الملاحظات الختامية للمؤتمر شددت على أن "الركائز الميسرة والمسهلة للتنمية المستدامة في دول المنطقة هي إرساء دولة القانون وربط المسؤولية بالمساءلة

واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وإشراك المواطنين، وتفعيل مشاركة جميع الفاعلين وأصحاب المصلحة، وتعزيز الشفافية، وإيجاد مؤسسات تتسم بالفاعلية والنجاعة والكفاءة، وتعبئة الموارد الضرورية."

واعتبرت الملاحظات الختامية أن "المتطلبات والمرتكزات الأساسية لاحداث تحول حقيقي في دول المنطقة العربية، تتمثل في إصلاح شامل للقطاع العام، بما في ذلك الموازنة العامة، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والحكومة الإلكترونية، وتمكين المواطنين من خلال منظمات المجتمع المدني، وتعزيز المشاركة والالتزام على جميع المستويات، سواء القطاع الخاص، أو المنظمات غير الحكومية، أو وسائل الإعلام، أو الجامعات والمدارس والمعاهد، أو النقابات والتعاونيات، أو المنظمات الخيرية."

وأوضحت أن "الإصلاح الشامل للقطاع العام وللادارة العمومية يتطلب تبني مفهوم جديد للخدمة العامة يرتكز على الفاعلية والنجاعة، وبلورة رؤية، وإعداد استراتيجية، وضمان الإرادة السياسية والإهتمام بالتدريب ودعم القدرات، وتحديد جيوب المقاومة ورفض التغيير، والإستثمار في ثقافة المرفق العام من خلال احترافية الخدمة العامة والنزاهة والشفافية والمساءلة والتركيز على النتائج وعلى خدمة المواطنين."

ومن الدعامات للنهوض بالمرفق العام وبالحكامة العمومية، بحسب الملاحظات الختامية للمؤتمر "إصلاح إدارة المال العام الذي يساهم، بالنسبة لدول المنطقة، في بناء الدولة وإرساء إستقرار ماكرو-اقتصادي، وتوزيع فاعل وكفي وعادل للموارد، ودعم توفير و تقديم الخدمات العمومية."

ومن الدعامات أيضا "تكريس الحكومة والحكامة المنفتحة ويستوجب الانخراط في هذه الدينامية دعم الخدمات العمومية والنزاهة والفاعلية وإصلاح الموازنة العامة ووضع القوانين والآليات التكنولوجية والشفافية والإبتكار وإصلاح الصفقات العمومية، وتبني ميثاق شرف خاص بالموظفين والتدريب ودعم القدرات والغاية من كل هذا هو تحسين عمل الحكومة والارتقاء بالمرفق العام."

كذلك شددت الملاحظات الختامية على ضرورة "دعم ومواكبة اللامركزية والحكامة المحلية كخيار سياسي مرتبط بتنظيم الدولة"، معتبرة أن "اللامركزية لها ارتباط وطيد بالديموقراطية وبممارسة الحريات الفردية والجماعية، وبالتالي ثمة ضرورة القيام بإصلاحات جوهرية وهيكلية من حيث توزيع المسؤوليات والإختصاصات والموارد والإمكانيات وتقديم الدعم والمواكبة والإلتزام وتوفير موارد بشرية مكونة ومؤهلة تتوافر فيها المهارات المهنية، وانخراط الشركاء على كافة المستويات والتعاون والتنسيق بينهم، وأهمية التدريب فور حصول الإنتخابات."

وتناولت "كيفية مساهمة مؤسسات التدريب في إدارة التغيير والرفع من أداء القيادات في القطاع العام، فشددت على أن "مؤسسات التدريب تعتبر رافعة أساسية ومحورية واستراتيجية لقيادة التغيير ومواكبته لمواجهة تحديات التنمية المستدامة بكل أبعادها". وأكدت ضرورة "تغيير فضاءات التعلم والتدريب والإرتقاء بها حتى تصبح فضاءات محفزة واحترافية، وخلق مجموعات للتفكير، واعتماد التقنيات الحديثة للتواصل والإعلام، ودعم ومواكبة التشبيك والتعاون والشراكة وخصوصا بين معاهد ومدارس ومراكز التدريب التي تعنى بالقطاع العام."

ورأى المشاركون أن "الإصلاح عملية صعبة وطويلة الأمد ومعقدة وتحتاج إلى تغيير السلوك والعقليات والعادات والتقاليد بين كل من يهمه الأمر، وبالأخص الموظفون، ومن هنا تكمن الأهمية الإستراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري، وتطويره، واحترامه، وتحفيزه وإعطائه الإمكانيات اللازمة للقيام بمهامه على الوجه المطلوب، ومن هنا تكمن كذلك أهمية المكانة الإستراتيجية التي يجب أن تعطى لمؤسسات التدريب كرافعة لخلق التغيير ومواكبته وضمان التزام المواطنين اتجاه الإصلاحات والمستجدات والتغييرات التي يعرفها المرفق العام والمساهمة في إنجاحها، وتعزيز الحوار والتشاور والاستماع والاحترام والثقة والانخراط في قيم مشتركة لخلق فضاء وبيئة للتنمية المستدامة مبنية على القيم وعلى مكارم الأخلاق، حيث يصبح كل موظف وكل مرفق عمومي وجها لأمته."

يشار الى ان المؤتمر الذي استمر ليومين، نظم بالتعاون بين "معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي" في لبنان الذي يتولى امانة سر الشبكة، ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة المغربية، ووكالة المساندة الفنية الفرنسية، والمعهد العربي للتخطيط في الكويت، وبدعم من قسم الحوكمة في السفارة الفرنسية لدى المغرب، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا). وكان افتتحه وزير الخدمة العمومية المغربي محمد مبديع ورئيس المنظمة العربية للتنمية الإدارية ARADO الدكتور محمد الفاعوري، بمشاركة نخبة من المهتمين بشؤون تحديث الدولة وإدارة المال العام في المنطقة العربية، ومن أصحاب القرار في المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولي ومن بينهم رئيس المنظمة الدولية لمعاهد الإدارة مايكل دو فريس، ورئيس وحدة الأمم المتحدة للتنمية الإدارية جون ماري كإيوزيا ووحدة التعاون بين بلدان الجنوب إديم بشيش.

اختتام مؤتمر "غيفت مينا" في مراكش: مؤسسات التدريب رافعة لتحقيق التغيير ومواكبته

الإثنين 16 شباط 2015 الساعة 17:10

وطنية - اختتم في مدينة مراكش بالمملكة المغربية، المؤتمر السنوي السادس لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "غيفت - مينا"، والذي تناول موضوع "الحكامة العمومية، السبيل إلى دعم دولة القانون والمؤسسات."

وشددت الملاحظات الختامية للمؤتمر على "الأهمية الإستراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري، وتطويره، واحترامه، وتحفيزه وإعطائه الإمكانيات اللازمة للقيام بمهامه على الوجه المطلوب"، داعية إلى إعطاء مؤسسات التدريب "مكانة إستراتيجية كرافعة لخلق التغيير ومواكبته."

وتولت عضو لجنة الأمم المتحدة لخبراء الإدارة العامة (سيبا) الدكتورة نجاة زروق إدارة الجلسة الأخيرة التي عرضت فيها الملاحظات الختامية والتوجهات المستقبلية.

وكان المتحدثون لاحظوا خلال الجلسات أن "المنطقة العربية تسجل أعلى المستويات عالميا من ناحية الرواتب والأجور التي يتقاضاها الموظفون في القطاع العام (نسبة 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 5,4 % عالميا)، ويتراوح حجم الموارد البشرية في القطاع العام بين 14 و40 في المئة من مجموع القوى العاملة في المنطقة، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور في القطاع العام مقارنة مع الأجور في القطاع الخاص بنسبة 30 في المئة (20 في المئة عالميا)."

وشددوا على أن "التحدي الأكبر لبلدان المنطقة يكمن في وجود الإرادة السياسية والقدرة والتمكين لبناء السلام وتحقيق الاستقرار وتدبير التغيير وترسيخ الفكر الديموقراطي وإصلاح أنظمة الحكم وقواعد ومبادىء الحكامة وتعزيز التنمية، بشكل يتلاءم مع تطلعات الشعوب والمجتمعات والتوجهات العالمية الحديثة للتنمية المستدامة."

وأبرزت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط أهمية ما توصل إليه من "خلاصات تتعلق بالدور الاستراتيجي لمؤسسات التدريب في تحقيق التغيير المنشود"، مشيرة إلى أن "الملاحظات الختامية للمؤتمر شددت على أن "الركائز الميسرة والمسهلة للتنمية المستدامة في دول المنطقة هي إرساء دولة القانون وربط المسؤولية بالمساءلة واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وإشراك المواطنين، وتفعيل مشاركة جميع الفاعلين وأصحاب المصلحة، وتعزيز الشفافية، وإيجاد مؤسسات تتسم بالفاعلية والنجاعة والكفاءة، وتعبئة الموارد الضرورية."

الملاحظات الختامية
واعتبرت الملاحظات الختامية أن "المتطلبات والمرتكزات الأساسية لاحداث تحول حقيقي في دول المنطقة العربية، تتمثل في إصلاح شامل للقطاع العام، بما في ذلك الموازنة العامة، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والحكومة الإلكترونية، وتمكين المواطنين من خلال منظمات المجتمع المدني، وتعزيز المشاركة والالتزام على جميع المستويات، سواء القطاع الخاص، أو المنظمات غير الحكومية، أو وسائل الإعلام، أو الجامعات والمدارس والمعاهد، أو النقابات والتعاونيات، أو المنظمات الخيرية."

وأوضحت أن "الإصلاح الشامل للقطاع العام وللادارة العمومية يتطلب تبني مفهوم جديد للخدمة العامة يرتكز على الفاعلية والنجاعة، وبلورة

رؤية، وإعداد استراتيجية، وضمان الإرادة السياسية والإهتمام بالتدريب ودعم القدرات، وتحديد جيوب المقاومة ورفض التغيير، والإستثمار في ثقافة المرفق العام من خلال احترافية الخدمة العامة والنزاهة والشفافية والمساءلة والتركيز على النتائج وعلى خدمة المواطنين."

ومن الدعامات للنهوض بالمرفق العام وبالحكامة العمومية، بحسب الملاحظات الختامية للمؤتمر "إصلاح إدارة المال العام الذي يساهم، بالنسبة لدول المنطقة، في بناء الدولة وإرساء إستقرار ماكرو-اقتصادي، وتوزيع فاعل وكفي وعادل للموارد، ودعم توفير و تقديم الخدمات العمومية."

ومن الدعامات أيضا "تكريس الحكومة والحكامة المنفتحة ويستوجب الانخراط في هذه الدينامية دعم الخدمات العمومية والنزاهة والفاعلية وإصلاح الموازنة العامة ووضع القوانين والآليات التكنولوجية والشفافية والإبتكار وإصلاح الصفقات العمومية، وتبني ميثاق شرف خاص بالموظفين والتدريب ودعم القدرات والغاية من كل هذا هو تحسين عمل الحكومة والارتقاء بالمرفق العام."

كذلك شددت الملاحظات الختامية على ضرورة "دعم ومواكبة اللامركزية والحكامة المحلية كخيار سياسي مرتبط بتنظيم الدولة"، معتبرة أن "اللامركزية لها ارتباط وطيد بالديموقراطية وبممارسة الحريات الفردية والجماعية، وبالتالي ثمة ضرورة القيام بإصلاحات جوهرية وهيكلية من حيث توزيع المسؤوليات والإختصاصات والموارد والإمكانيات وتقديم الدعم والمواكبة والإلتزام وتوفير موارد بشرية مكونة ومؤهلة تتوافر فيها المهارات المهنية، وانخراط الشركاء على كافة المستويات والتعاون والتنسيق بينهم، وأهمية التدريب فور حصول الإنتخابات."

وتناولت "كيفية مساهمة مؤسسات التدريب في إدارة التغيير والرفع من أداء القيادات في القطاع العام، فشددت على أن "مؤسسات التدريب تعتبر رافعة أساسية ومحورية واستراتيجية لقيادة التغيير ومواكبته لمواجهة تحديات التنمية المستدامة بكل أبعادها". وأكدت ضرورة "تغيير فضاءات التعلم والتدريب والإرتقاء بها حتى تصبح فضاءات محفزة واحترافية، وخلق مجموعات للتفكير، واعتماد التقنيات الحديثة للتواصل والإعلام، ودعم ومواكبة التشبيك والتعاون والشراكة وخصوصا بين معاهد ومدارس ومراكز التدريب التي تعنى بالقطاع العام."

ورأى المشاركون أن "الإصلاح عملية صعبة وطويلة الأمد ومعقدة وتحتاج إلى تغيير السلوك والعقليات والعادات والتقاليد بين كل من يهمه الأمر، وبالأخص الموظفون، ومن هنا تكمن الأهمية الإستراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري، وتطويره، واحترامه، وتحفيزه وإعطائه الإمكانيات اللازمة للقيام بمهامه على الوجه المطلوب، ومن هنا تكمن كذلك أهمية المكانة الإستراتيجية التي يجب أن تعطى لمؤسسات التدريب كرافعة لخلق التغيير ومواكبته وضمان التزام المواطنين اتجاه الإصلاحات والمستجدات والتغييرات التي يعرفها المرفق العام والمساهمة في إنجاحها، وتعزيز الحوار والتشاور والاستماع والاحترام والثقة والانخراط في قيم مشتركة لخلق فضاء وبيئة للتنمية المستدامة مبنية على القيم وعلى مكارم الأخلاق، حيث يصبح كل موظف وكل مرفق عمومي وجها لأمته."

يشار الى ان المؤتمر الذي استمر ليومين، نظم بالتعاون بين "معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي" في لبنان الذي يتولى امانة سر الشبكة، ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة المغربية، ووكالة المساندة الفنية الفرنسية، والمعهد العربي للتخطيط في الكويت، وبدعم من قسم الحوكمة في السفارة الفرنسية لدى المغرب، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا). وكان افتتحه وزير الخدمة العمومية المغربي محمد مبديع ورئيس المنظمة العربية للتنمية الإدارية ARADO الدكتور محمد الفاعوري، بمشاركة نخبة من المهتمين بشؤون تحديث الدولة وإدارة المال العام في المنطقة العربية، ومن أصحاب القرار في المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولي ومن بينهم رئيس المنظمة الدولية لمعاهد الإدارة مايكل دو فريس، ورئيس وحدة الأمم المتحدة للتنمية الإدارية جون ماري كإيوزيا ووحدة التعاون بين بلدان الجنوب إديم بشيش .

معهد فليحان شارك في اختتام مؤتمر "غيفت- مينا"
تشديد على الركائز الميسرة والمسهلة للتنمية المستدامة

المركزية- اختتم "المؤتمر السنوي السادس لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (غيفت- مينا) في مدينة مراكش في المملكة المغربية، والذي تناول موضوع "الحكامة العمومية، السبيل إلى دعم دولة القانون والمؤسسات". وشددت الملاحظات الختامية للمؤتمر على "الأهمية الإستراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري، وتطويره، واحترامه، وتحفيزه و إعطائه الإمكانات اللازمة للقيام بمهامه على الوجه المطلوب"، داعية إلى إعطاء مؤسسات التدريب "مكانة إستراتيجية كرافعة لخلق التغيير ومواكبته."

ونظم المؤتمر الذي استمر يومين بالتعاون بين معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي في لبنان الذي يتولى امانة سر الشبكة، ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة المغربية، ووكالة المساندة الفنية الفرنسية، والمعهد العربي للتخطيط في الكويت، وبدعم من قسم الحوكمة في السفارة الفرنسية لدى المغرب، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا). وكان افتتحه وزير الخدمة العمومية المغربي محمد مبديع ورئيس المنظمة العربية للتنمية الإدارية ARADO الدكتور محمد الفاعوري، بمشاركة نخبة من المهتمّين بشؤون تحديث الدولة وإدارة المال العام في

المنطقة العربية، ومن أصحاب القرار في المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولي ومن بينهم رئيس المنظمة الدولية لمعاهد الإدارة مايكل دو فريس، ورئيس وحدة الأمم المتحدة للتنمية الإدارية جون ماري كإيوزيا، ووحدة التعاون بين بلدان الجنوب إديم بشيش.

وتولت عضو لجنة الأمم المتحدة لخبراء الإدارة العامة (سيبا) الدكتورة نجاة زروق، إدارة الجلسة الأخيرة التي عرضت فيها الملاحظات الختامية والتوجهات المستقبلية .

وكان المتحدثون لاحظوا خلال الجلسات أن المنطقة العربية تسجل أعلى المستويات عالمياً من ناحية الرواتب والأجور التي يتقاضاها الموظفون في القطاع العام (نسبة9,8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 5,4 % عالمياً)، ويتراوح حجم الموارد البشرية في القطاع العام بين 14 و40 في المئة من مجموع القوى العاملة في المنطقة، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور في القطاع العام مقارنة مع الأجور في القطاع الخاص بنسبة 30 في المئة (20 في المئة عالمياً)

وشددوا على أن "التحدي الأكبر لبلدان المنطقة يكمن في وجود الإرادة السياسية و القدرة والتمكين لبناء السلام و تحقيق الاستقرار وتدبير التغيير وترسيخ الفكر الديموقراطي و إصلاح أنظمة الحكم و قواعد ومبادئ الحكامة وتعزيز التنمية، بشكل يتلاءم مع تطلعات الشعوب والمجتمعات والتوجهات العالمية الحديثة للتنمية المستدامة.:

بساط: وأبرزت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط أهمية ما توصل إليه من "خلاصات تتعلق بالدور الاستراتيجي لمؤسسات التدريب في تحقيق التغيير المنشود". واشارت إلى أن الملاحظات الختامية للمؤتمر شددت على أن "الركائز الميسِّرة والمسهلة للتنمية المستدامة في دول المنطقة هي إرساء دولة القانون وربط المسؤولية بالمساءلة واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وإشراك المواطنين، وتفعيل مشاركة جميع الفاعلين وأصحاب المصلحة، وتعزيز الشفافية، وإيجاد مؤسسات تتسم بالفاعلية والنجاعة والكفاءة، وتعبئة الموارد الضرورية."

واعتبرت الملاحظات الختامية أن "المتطلبات والمرتكزات الأساسية لأحداث تحول حقيقي (...) في دول المنطقة العربية، تتمثل في إصلاح شامل للقطاع العام، بما في ذلك الموازنة العامة، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والحكومة الإلكترونية، وتمكين المواطنين من خلال منظمات المجتمع المدني، وتعزيز المشاركة و الالتزام على جميع المستويات، سواء القطاع الخاص، أو المنظمات غير الحكومية، أو وسائل الإعلام، أو الجامعات والمدارس و المعاهد، أو النقابات والتعاونيات، أو المنظمات الخيرية."

وأبرزت الملاحظات الختامية أن الإصلاح الشامل للقطاع العام وللإدارة العمومية يتطلب "تبني مفهوم جديد للخدمة العامة يرنكز على الفاعلية والنجاعة، وبلورة رؤية، وإعداد استراتيجية، وضمان الإرادة السياسية (...) والإهتمام بالتدريب و دعم القدرات، وتحديد جيوب المقاومة ورفض التغيير، (...) والإستثمار في ثقافة المرفق العام من خلال احترافية الخدمة العامة و النزاهة و الشفافية والمساءلة والتركيز على النتائج وعلى خدمة المواطنين."

ومن الدعامات الأخرى للنهوض بالمرفق العام وبالحكامة العمومية، بحسب الملاحظات الختامية للمؤتمر "إصلاح إدارة المال العام الذي يساهم، بالنسبة لدول المنطقة، في بناء الدولة وإرساء إستقرار ماكرو-اقتصادي، وتوز يع فاعل و كفيّ و عادل للموارد، ودعم توفير و تقديم الخدمات العمومية، وتكريس الحكومة و الحكامة المنفتحة، ويستوجب الانخراط في هذه الدينامية دعم الخدمات العمومية والنزاهة والفاعلية و إصلاح الموازنة العامة ووضع القوانين والآليات التكنولوجية والشفافية والإبتكار وإصلاح الصفقات العمومية، وتبني ميثاق شرف خاص بالموظفين والتدريب ودعم القدرات والغاية من كل هذا هو تحسين عمل الحكومة والارتقاء بالمرفق العام."

وشددت الملاحظات الختامية على ضرورة "دعم ومواكبة اللامركزية والحكامة المحلية كخيار سياسي مرتبط بتنظيم الدولة"، معتبرة أن "اللامركزية لها ارتباط وطيد بالديموقراطية و بممارسة الحريات الفردية والجماعية، وبالتالي ثمة ضرورة القيام بإصلاحات جوهرية وهيكلية من حيث توزيع المسؤوليات والإختصاصات والموارد والإمكانات وتقديم الدعم والمواكبة والإلتزام وتوفير موارد بشرية مكونة ومؤهلة تتوافر فيها المهارات المهنية، وانخراط الشركاء على كافة المستويات والتعاون والتنسيق بينهم، وأهمية التدريب فور حصول الإنتخابات."

وتناولت الملاحظات الختامية كيفية مساهمة مؤسسات التدريب في إدارة التغيير والرفع من أداء القيادات في القطاع العام، فشددت على أن "مؤسسات التدريب تعتبر رافعة أساسية ومحورية واستراتيجية لقيادة التغيير ومواكبته لمواجهة تحديات التنمية المستدامة بكل أبعادها". وشددت على ضرورة "تغيير فضاءات التعلم والتدريب و الإرتقاء بها حتى تصبح فضاءات محفزة واحترافية، وخلق مجموعات للتفكير، واعتماد التقنيات الحديثة للتواصل والإعلام، ودعم ومواكبة التشبيك و التعاون والشراكة وخصوصاً بين معاهد ومدارس ومراكز التدريب التي تعنى بالقطاع العام."

واعتبر المشاركون أن "الإصلاح عملية صعبة وطويلة الأمد ومعقدة (...) وتحتاج إلى تغيير السلوك والعقليات والعادات والتقاليد بين كل من يهمه الأمر، ومن هنا تكمن الأهمية الإستراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري، وتطويره، واحترامه، وتحفيزه و إعطائه الإمكانات اللازمة للقيام بمهامه على الوجه المطلوب، ومن هنا تكمن كذلك أهمية المكانة الإستراتيجية التي يجب أن تعطى لمؤسسات التدريب كرافعة لخلق التغيير ومواكبته وضمان التزام المواطنين اتجاه الإصلاحات والمستجدات والتغيّرات التي يعرفها المرفق العام والمساهمة في إنجاحها، وتعزيز الحوار والتشاور والاستماع والاحترام والثقة والانخراط في قيم مشتركة لخلق فضاء وبيئة للتنمية المستدامة مبنية على القيَم وعلى مكارم الأخلاق، حيث يصبح كل موظف وكل مرفق عمومي وجهاً لأمته."